الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٥/٢٢

كشـــف الحســـاب لمكاســـب العمـــال

جـاءت ثورة التصـحيح فى الوقت المقدر لها تماما ، لتضع حدا لكل المظالم ، وصور الارهاب التى مارستها مراكز القوى ضد كرامة الانسـان وحيـاته ، ولتضـع ثـورة يوليـو فى مسـارها الصـحيح والحقيقى ولصالح جماهير الشعب ..

وكانت امام ثورة ١٥ مـايو مسألتان جوهريتان :

الاولى : الحفاظ على المكاسب الاشتراكية التى تحققت للعمال وحمايتها وعدم الانتقاص منها : والثانية : تنمية هذه المكاسـب وزيـادتها واسـباغ الشرعيـة الدستورية عليها اى ان تحميها نصـوص واردة فى الدسـتور المصرى ..

ويقول السيد الزفتاوى نائب رئيس الاتحاد العـام لنقـابات عمال مصر ، ومدير المؤسسـة الثقافية العمالية . اننـا يمكن حصر المكاسب العمـالية التى حصل عليها العمال بعـد ثورة مايو التصحيحية فى صور عديدة

تحقيق :
عبد العظيم درويش

ان الاجراءات الاشتراكية التى كان من شانها أن تضع العمال ومنظماتهم النقابية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وثورة مايو ١٩٧١ فى موضعهم الحقيقى على خريطة العمل السياسى والاجتماعى فى مصر ، كانت نتيجة طبيعية لنضال الحركة العمالية المصرية منذ بداية هذا القرن،ونصرا أو كسبا حققته بفضل جهودها وصمودها ضد كل الضغوط الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية وضد الاحتكارات الراسمالية والاجنبية والمصرية على السواء وضد الاحتلال الانجليزى وحكم السراى غير الوطنى ، وكان نضال العمال المصريين من أجل تحقيق مستوى للاجور افضل وظروف للعمل أحسن ، واعتراف بشرعية منظماتهم النقابية ، يسير متلاحما لكفاحهم اليومى فى سبيل تحرير بلادهم من السيطرة الاستعمارية البريطانية وتحرير اقتصاديات البلاد وثرواتها ومقدراتها من قبضة الاحتكارات والراسمالية المستغلة ، ولم يعبأالعمال فى مصر بكل الاجراءات التعسفية الدامية ولا بالسجن أو التشريد أو الفصل من العمل أو حتى بالموت بأنهم فى اى وقت من ليل أو نهار ، كانت القضية أمام عمال مصر باعتبار أنهم يضعون الحياة والحضارة والتقدم اما ان يكونوا أو لا يكونوا .. » .

ثورة يوليو والعمال

جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى حقيقتها انصافا عادلا لجماهير العمال والفلاحين الذين ظلوا صامدين لسنوات طويلة يعانون الكثير من الحرمان والفقر والجهل والمرض تحت أثقال الظلم الاجتماعى والقهر ووطأة الاستغلال

والاستبداد ، **ومن ثم فان ثورة ٢٣ يوليو تمثل فى نظر العمال « الخروج » من الظلمات الى النور ، بالاضافة الى أنها تعتبر تتويجا لنضالهم المستمر من أجل تحقيق التحرر الوطنى والحرية والعدالة الاجتماعية .**

من ثورة ٢٣ يوليو الى ثورة ١٥ مـــايو

حققت الثورة منذ شهورها الاولى عددا من الاجراءات الثورية عالجت خللا فى التشريعات العماليـــة وأنهت أوضاعا شاذة كانت تعتبر قيدا على الحركة النقابية وسيفا على رقاب العمال ، وقد اعتبرها العمال فى وقتها مكاسب عمالية لانها حققت مطالب قديمة طالما سعوا اليها وناضلوا من أجلها ، وكان فى مقدمة هذه الاجراءات الثورية اجراء تعديلات شاملة فى قوانين العمـــل المنظمة لاحكام عقد العمل الفـــردى والنقابات العمالية والتوفيق والتحكيم فى منازعات العمل .

وقد توالت تشريعات العمل فى عهد الثـــورة لتكمل سلسلة من المـــكاسب العمالية نذكر منها القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ فى شأن توظيف العمـــال العاطلين ، والقانون رقم ٤٦ لســـنة ١٩٥٨ بتنظيم العمل ، والمناجم والمحاجر

وفى عام ١٩٥٩ صدر قانون العمل الموحد ليضم كافة الاحكام المنظمة للعلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال .

وبدأ العمل بنظام التأمينات الاجتماعية يعتبر فى مجمله من أحدث نظم التأمين فى العالم ويستهدف تحرير العـــامل وأسرته من الخوف على المستقبل وتأمينه على نفسه ومن يعولهم فى يومه وغده ، حيث صدر قانون التأمين والادخار للعمال عام ١٩٥٥ وتم تطويره الى نظام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فى عام ١٩٦١ كما صدر قانون التعويض والتأمين على اصابات العمل عام ١٩٥٨ .

قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١

كانت التشريعات الثورية التى صدرت فى يوليو عام ١٩٦١ مرحلة جديدة فى سجل المكاسب الاشتراكية التى تحققت للطبقة العاملة ، وتعتبر بحق بداية لمرحلة التحول الاشتراكى الحقيقى التى تدعمت وتعمقت بما صدر من تشريعات لاحقة ومن أهم المكاسب التى تحققت فى هذه التشريعات مايلى:

أولا : أن يكون لممثلى العمال والفلاحين نسبة ٥٠٪ على الاقل فى كافة التنظيمات السياسية والشعبية المنتخبة ومن بينها مجلس الشعب .

ثانيا : حق المشاركة فى الارباح .

ثالثا : حق المشاركة فى الادارة .

رابعا : تخفيض ساعات العمل فى المنشآت الصناعية الى ٤٢ ساعة فى الاسبوع .

خامسا : رفع الحد الادنى للاجور .

سادسا : التأمينات الاجتماعية حيث صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ فى شأن تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية متضمنا تأمين اصابات العمل وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بالاضافة الى التأمين الصحى والتأمين ضد البطالة .

المكاسب العمالية بعد ثورة التصحيح

جاءت ثورة التصحيح فى الوقت المقدر لها تماما لتضع حدا لكل المظالم وصنوف الطغيان وصور الارهاب التى مارستها مراكز القوى المندحرة ضد كرامة الانسان وحياة الانسان ، ولتضع ثورة يوليو فى مسارها الصحيح والحقيقى ولصالح جماهير الشعب التى أوشكت فى لحظة ما أن تفقد ثقتها فى أن عهد الارهاب لن يزول وأن عصر الحرية والمساواة والكرامة لن يأتى فجره ابدا ..!!

وكان امام ثورة التصحيح مسألتان جوهريتان : —

الاولى : الحفاظ على المكاسب الاشتراكية التى تحققت للعمال وحمايتها وعدم الانتقاص منها .

الثانية : تنمية هذه المكاسب الاشتراكية وزيادتها واسباغ الشرعية الدستورية عليها اى أن تحميها نصوص واردة فى الدستور المصرى .

دستورية المكاسب الاشتراكية

جاء الدستور الدائم فى أحكامه ونصوصه المختلفة مترجما لاهمية دور العمال ومسئولياتهم فى المجتمع **من حيث أن العمل واجب وشرف تضمنه الدولة وتضع التخطيط الاقتصادى الوطنى الذى يكفل القضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الاجر بالانتاج مع ضمان حد أدنى للاجور حفاظا على مستوى معيشة العامل وحد أعلى يكفل تذويب الفوارق بين الدخول فى مجتمع يقوم على الكفاية والعدل وعلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتضمنت المبادىء الدستورية تاكيد حق العمال فى ادارة المشروعات بما لا يقل عن نصف عدد أعضاء هذه المجالس وكذلك نصيبهم فى أرباح مشروعاتهم ومصانعهم،** وأن تكون نسبة صغار الحرفيين ٨٠٪ من عضوية مجالس ادارة التعاونيات الصناعية ، وأكد الدستور الدائم على اهمية الحركة النقابية العمالية فى دفع عجلة الانتاج وحركة التطور فكفلت حق انشاء النقابات والاتحادات التى تنظم على أساس ديمقراطى لتسهم فى خطط التنمية والبرامج الاجتماعية وفى مستوى الكفاية الانتاجية .

فى الاجور

فى عهد السادات ، تم رفع الحد الادنى للاجور مرتين ففى سنة ١٩٧١ أصبح الحد الادنى فى القطاع العام

[تسعة جنيهات] شهريا بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ وفى الحكومة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وفى المنشآت الصناعية فى القطاع الخاص بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ .

وفى احتفالات أول مايو ١٩٧٤ فى مدينة حلوان أعلن الرئيس قراره برفع الحد الادنى للاجور من [تسعة جنيهات الى ١٢ جنيها] وتحملت الدولة فى سبيل تنفيذ القرار مايزيد على ٥ره مليون جنيه واستفادت منه أكثر من ٣٠٠ الف أسرة . وصدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ برفع الحد الادنى للعاملين بالقطاع الخاص الى ٤٠ قرشا يوميا أسوة بالعاملين فى القطاع العام مع احتفاظ العامل بحقه فى اعانةغلاء المعيشة .

وقد زادت الحصة النقدية لنصيب العمال فى الارباح الى ٧٥ جنيها ابتداء من الدفعة التى ستصرف بعد اعتماد ميزانيات ٧٦/١٢/٣١ .

الاعفـــاء الضريبى

فى أول مايو ١٩٧٤ أعلن الرئيس السادات رفع حد الاعفاء من الضرائب من مبلغ ١٥٠ جنيها الى ٢٤٠ جنيها للاعزب ومن مبلغ ٢٥٠ جنيها الى ٣٦٠ جنيها للمتزوج وله أولاد .

وعقب صدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ارتفع حد الاعفاء الضريبى الى مبلغ ٥٠٠ جنيه سنويا .

معاشات استثنائية لقـدامى النقابيين

حرص الرئيس السادات على أن يكرم النقابيين القـدامى الـذين أشاءوا بكفاحهم وتضحياتهم الطريق أمام الاجيال التالية فى قيادة الحركة النقابية المصرية فصدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٣